



## تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية 2020-2021 في محافظات: حلب، حمص، حماة

### بيان صحفي

تُنفذ هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة/ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء المرحلة الثانية من تعداد المنشآت الاقتصادية والمتوسطة في محافظات حلب، حمص، حماة خلال الفترة 2020-2021 بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من هذا التعداد في محافظات: دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، طرطوس، السويداء، ومن المزمع تنفيذ المرحلة الثالثة منه في باقي المحافظات السورية حسب واقع هذه المحافظات.

تأتي أهمية تنفيذ هذا التعداد في الوقت الذي وجه فيه السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بأهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة إعمار البلاد، وذلك بُغية النهوض بقطاعات الاقتصاد المختلفة والقدرات الوطنية، حيث يُوفر هذا التعداد بيانات ومؤشرات اقتصادية مُحدثة تُستخدم حجر أساس في التخطيط السليم لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة ورسم السياسات التنموية التحفيزية.

وبرعاية من السيد رئيس مجلس الوزراء لهذا العمل وتنفيذه بإشراف السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، يُنفذ المكتب المركزي للإحصاء الأعمال الميدانية والفنية كافة المتعلقة بهذا التعداد.

يمكن إيجاز أهداف التعداد بالنقاط الآتية:

- ❖ توفير إطار مُحدث ومتكامل للمنشآت الاقتصادية في هذه المحافظات لاستخدامه في مختلف المسوح الإحصائية الاقتصادية المنفذة بالعيينة المتممة للتعداد وتلك المُنفذة على أسس دورية.
- ❖ توفير بيانات شاملة تعريفية واقتصادية عن جميع المنشآت في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إلى جانب إطار دقيق ومبوب بأسماء جميع المنشآت الاقتصادية في أنشطة: الصناعة التحويلية، الكهرباء والغاز والماء، التشييد، التجارة، الفنادق والمطاعم، النقل والتخزين والاتصالات، البنوك والتأمين، الخدمات الاجتماعية والشخصية، البترول والمعادن، تبعاً لنوع ملكيتها، رأس المال، الإيرادات، وحجم قوة العمل، إضافةً إلى تصنيفات أخرى هامة. سُسُاعد هذه البيانات المُحدثة المختصين في رسم وتتبع تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية تنموية. كما يمكن استخدامها في دراسة المؤشرات الاقتصادية الأساسية، كمساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وتركيب الحسابات القومية.
- ❖ حصر القطاع غير المُنظم (الاقتصاد غير الرسمي)، والوقوف على وضعه الراهن.
- ❖ تمكين إجراء المقارنات المطلوبة مع السلاسل الاقتصادية السابقة بهدف قياس مُعدلات النمو الاقتصادي.



- ❖ توفير البيانات المطلوبة لحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وإجراء دراسات مُعمقة حول حجم القوة العاملة تبعاً للأنشطة الاقتصادية في هذه المحافظات.
- ❖ توفير بيانات حول المنشآت المتوسطة، الصغيرة والمتناهية في الصغر.
- ❖ تطبيق أحدث الأدلة والتصانيف الدولية للأنشطة الاقتصادية الموصى بها من المنظمات الأممية والدولية ذات الصلة بغية إنتاج بيانات إحصائية قابلة للمقارنة على المستويات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها التصنيف الصناعي للأنشطة الاقتصادية، الإصدار الرابع المُنقح 4 ISIC الصادر عن شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات UNSD.

وتجدر الإشارة إلى:

- إن جميع البيانات سرية ولا يسمح لأي جهة (مالية، ضرائب، تمويل، حماية مستهلك، تأمينات اجتماعية) بالاطلاع عليها. إذ أن الهدف الرئيس من تنفيذ التعداد توفير بيانات موثوقة، شفافة وتفصيلية حول المنشآت الاقتصادية والاجتماعية في محافظات: حلب، حمص، حماة ليُصار إلى استخدامها بصورة إجمالية لحساب المؤشرات والأدلة المطلوبة دون النظر إلى فردية البيانات.
- إن مفتاح تحقيق الهدف الرئيس من هذا التعداد هو التكامل بين فرق العمل المُكلفة بتنفيذ التعداد على اختلاف مهامها بدءاً بفريق الأعمال المكتبية مروراً بمشرفي المحافظات المستهدفة ومُساعدى المُشرفين ومعاونيهم، وصولاً إلى الباحث الميداني وهو من سيجري المقابلة مع مدلي البيانات في المنشأة، هذه المقابلة التي ستتم في جو متعاون مع المبحوث يُستخدم فيه الباحث خبرته الميدانية لاستخلاص البيان الصحيح.
- انطلقت الأعمال الميدانية للتعداد في مرحلتها الأولى بتاريخ 1/ تشرين الأول/ 2020 تلتها المرحلة الثانية التي استُهلكت بالدورات التدريبية للمشتغلين الميدانيين (مُعاون) في المحافظات المستهدفة بالتعداد ابتداءً 29/ تشرين الأول/ 2020 وستستمر الأعمال الميدانية للتعداد حتى نهاية شهر كانون الثاني 2021.

المدير التنفيذي للتعداد

بشار القاسم

مدير المكتب المركزي للإحصاء  
المُشرف العام على التعداد

د. إحسان عامر